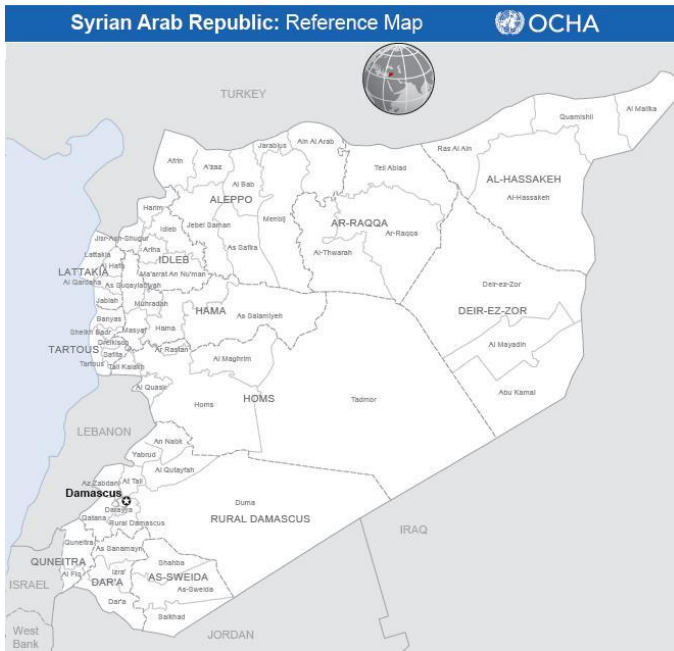


# الأزمة السورية

## الخطة الإجرائية السنوية 2014

### 1. السياق



كان مارس/آذار 2011 هو الشهر الذي اندلع فيه الصراع المدني في سوريا. حيث بدأ بموجة من الاحتجاجات الداعية إلى الديمقراطية في البلاد، تلاها قمع عنيف من طرف النظام، ما أدى إلى نزاع يطال فاعلين محليين وإقليميين ودوليين وتصل آثاره إلى بلدان الجوار. كما أسفر عن أزمة إنسانية خطيرة، أصبحت بعد ثلاث سنوات، أزمة طويلة الأمد لا يرى لها حل على المدى القصير.

وقد تسبب العنف في حصدية مؤقتة تتجاوز 150.000 قتيل ومئات الآلاف من الجرحى. نزاع تتواجه فيه القوات الموالية للنظام السوري مع مجموعة من الفصائل المعارضة المتشردمة جدا من الثوريين والمتطرفين والمعتدلين. وتتعرض آثار الأزمة الإنسانية على داخل البلد والمناطق المتاخمة له مع العراق والأردن ولبنان وتركيا ومصر. فقد تم إحصاء 9,3 ملايين متضرر<sup>1</sup> في مايو/أيار 2014 (من أصل 21,4 مليون الذين يمثلون إجمالي عدد السكان)، من بينهم 3,5 ملايين لاجئ (660.000 في مخيمات اللاجئين والباقي خارجها)، وأكثر من 6,5 ملايين نازح داخلي من بينهم 46% من القاصرين.

وأما الوضع الإنساني ميدانيا فإنه بالغ التعقيد حيث توجد مصاعب جسيمة للوصول إلى المواطنين المحتاجين بسبب الحصار الحديدي المضروب على مناطق واسعة من البلاد والمدن المحاصرة من طرف القوات الحكومية (ليس فقط في العاصمة والمناطق الساحلية المتوسطة لكن أيضا في الجنوب والمناطق الوسطى)، وعلى يد المجموعات المتمردة (ولاسيما في شمالي وشرقي سوريا).

وعلى الرغم من المساعي الدبلوماسية، وإجراء مفاوضات السلام المسماة "جنيف 2" وتبني "إعلان رئاسة مجلس الأمن الدولي" حول التحديات الإنسانية في سوريا والمصادقة على القرار 2139 في الأشهر الأولى من عام 2014، فإن الأوضاع الإنسانية ما فتئت تتفاقم. إذ يكتسي السياق السوري مزيدا من الصعوبة والخطر بالنسبة للعمل فيه بسبب المشاكل والمواجهات القائمة بين عدة مجموعات. وقد أضحت انتهاك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان عملة ينداولها العديد من الفاعلين المتورطين في النزاع.

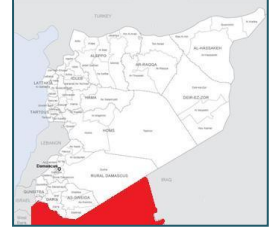
من جهة أخرى، فقد طال النزاع بصورة مباشرة الآن البلدان المتاخمة التي أصبحت تواجه مصاعب جسيمة لتغطية احتياجات حشود اللاجئين وضمان مستوى لائق من الحماية لهم. وقد رأت كل من الأردن ولبنان نفسيهما متجاوزين بالنسبة لقدرتهما على رعاية من يصل إلى أراضيهم.

<sup>1</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، لمحة عن الاحتياجات الإنسانية 2014.

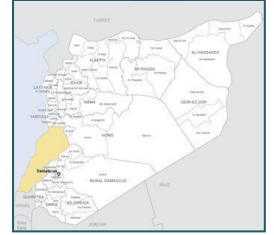
وهكذا، ففي **العراق**<sup>2</sup>، كان الممر إلى بغداد سالكا في وجه اللاجئين السوريين ولو أن المعبر الحدودي "القائم" كان مغلقا الأمر الذي يجعل من الصعب عمليا على اللاجئين السوريين ومن يرغبون في العودة أن يجدوا لهم مكانا في الأراضي العراقية (وقد يؤدي إعادة فتح هذا المعبر الحدودي إلى وصول أعداد كبيرة من اللاجئين).



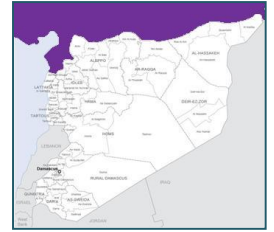
وفي **الأردن** وعلى الرغم من أن السلطات تقول بأن الحدود لم يتم إغلاقها رسميا، لكن من الواضح تطور القيود الذي حصل. إذ يقيم اللاجئون خارج المخيمات (حوالي 70%)، وداخلها، حيث توجد ثلاثة مخيمات للاجئين: الزعتري في محافظة المفرق، ومريجب الفهود<sup>3</sup> في محافظة الزرقاء الذي تموله الإمارات العربية المتحدة، ومخيم ثالث من تمويل الأمم المتحدة بشكل رئيسي ويسع لحوالي 100.000 شخص في محافظة الأزرق، وقد تم افتتاحه في 30 أبريل/نيسان 2014. ويعود تنسيق التحرك الإنساني إلى الهيئة الجديدة المسماة "إدارة مخيمات اللاجئين السوريين" التابعة لقسم الأمن العام الأردني.



وما زال **لبنان** يتبنى حتى الساعة سياسة الأبواب المفتوحة في وجه الذين يفرون من العنف، لكن الرعاية والحماية ليست كافيتين. ويقيم 60% من اللاجئين في مساكن مؤقتة فيما يقطن الآخرون في مخيمات غير رسمية وفي مراكز جماعية، الأمر الذي يتطور وفق (ECHO) إلى حاجة ماسة لإيجاد حل سكني بديل وعاجل. وقد شهد لبنان، بعد اندلاع النزاع السوري، ارتفاعا في عدد سكانه بحدود 20%، الأمر الذي له تداعيات على الاستقرار الهش الذي يعرفه لبنان الغارق في دوامة من الاضطرابات الداخلية.



كما يوجد في **تركيا**، 22 مخيما للاجئين، تقع في 10 محافظات، تحت الإشراف المباشر للوكالة الحكومية التركية للكوارث والطوارئ (AFAD) والهلال الأحمر التركي. وكانت الوكالة المذكورة أعلنت في يناير/كانون الثاني 2014 أن العدد الإجمالي للسوريين المسجلين والذين يتلقون الرعاية في تلك المخيمات الـ 22، بحدود 214.540، بمن فيهم 120 سوريا يتلقون علاجاً طبيا في المستشفيات<sup>4</sup>. بينما يوجد باقي اللاجئين السوريين في البلاد، بحدود 60%، خارج المخيمات، ما يجعل منهم مجموعة هشة، حيث يواجهون صعوبات إضافية أكثر مما يجدونه في بلدان مجاورة: الحاجز اللغوي وغياب الرعاية التامة (الصحة والتعليم) من طرف الحكومة التركية، التي لا تقدمها لمن يوجدون خارج المخيمات.



<sup>2</sup> Humanitarian Implementing Plan (HIP)، سوريا، أزمة، النسخة 2. 2013.

<sup>3</sup> يعرف هذا المخيم أيضا باسم المخيم الإماراتي-الأردني أو مخيم حلبات.

<sup>4</sup> UNHCR Turkey Syrian Refugee Daily Sitrep، 24 يناير/كانون الثاني 2014.

معلومات عامة وإنسانية	
إجمالي السكان	21,4 مليون
إجمالي الأشخاص الذين لهم احتياجات	16,16 مليون شخص: - 9,3 مليون في سوريا 6,8 في البلدان المجاورة (4,1 كلاجئين و2,7 في مجموعات احتضان)
إجمالي اللاجئين في البلدان المجاورة (تسجيل 3 مايو/أيار 2014) <sup>5</sup>	مصر: 136.855 العراق: 221.816 الأردن: 593.346 لبنان: 1.047.912 تركيا: 721.667.475 شمال أفريقيا: 19.697 المجموع: 2.740.793 <sup>6</sup>
النازحون في الداخل	6,5 ملايين
مؤشر التنمية البشرية	لبنان (0,745، رتبة 72) سورية (0,648، رتبة 116) الأردن (0,7، رتبة 100)

## 2. مجموعات بشرية هشة

في أجواء من الحرب الأهلية غير واضحة الحدود، التي تطال كل التراب الوطني والتي لا تكفل الوصول إلى الضحايا، فإن الأكثر تعرضا للآثار المباشرة للعنف هم **النازحون داخل سوريا واللاجئون في البلدان المجاورة**، دون أي تمييز بين المجموعات العرقية أو الدينية. وكما هو معروف في نزاعات مماثلة، فإن **النساء والقاصرين وكبار السن**، هم الذين يعانون من هشاشة أكثر، بالإضافة إلى الأشخاص المنتمين إلى **المجموعات المحتضنة**.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك المشكل الذي يطال **اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي السورية**، الذين يتعرضون لهجمات مباشرة من المتقاتلين، علاوة على انسداد السبل في وجههم للانتقال إلى بلدان مجاورة مثل الأردن.

<sup>5</sup> Interagency Regional Response to Syrian Refugees، 3 مايو/أيار 2014.  
<sup>6</sup> العدد الإجمالي للاجئين المسجلين والذين يوجدون قيد التسجيل حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتاريخ 3 مايو/أيار 2013.

## 3. الاحتياجات الإنسانية الرئيسية والرد الدولي

في ما يلي الاحتياجات الإنسانية وفق القطاعات:

**الحماية: 9,3 ملايين شخص لهم احتياجات الحماية.** يمثل الحصول على الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان من طرف كافة المتحاربين وتيسير وصول الفاعلين الإنسانيين في المناطق الأكثر تضرراً من العنف، أولوية قصوى. كما أن حماية القاصرين والوقاية والرد على العنف الجندر تمثل ذلك بالنسبة لخطة الرد الإقليمي (RRP6). وإذا لم يتم إحراز أي اتفاق في مواجهة الظرفية الحالية، فمن المتوقع أن يسجل ديسمبر/كانون الأول 2014 رقم 2 مليون طفل/ة لاجئ/ة. كما توجد مشاكل التوتر النفسي والصحة العقلية.



**الماء والنظافة والصرف الصحي.** إن مجموع السكان، أي 21 مليون شخص، يعانون من نقص في هذه المجالات. إذ أن توزيع الماء والمعالجة الكيماوية أمر أساسي للسيطرة على أمراض مثل شلل الأطفال. ويمثل الوصول إلى الماء وأنظمة الصرف الصحي والنظافة مشكلاً عويصاً في المخيمات غير الرسمية في لبنان والأردن حيث ينقص الماء في أشهر الصيف والخريف.



**الصحة.** هناك 575.000 شخص جريح يحتاج إلى الإسعافات الأولية و21 مليون شخص بحاجة إلى الاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية في سوريا. وما زال تقديم الخدمات الطبية والمعدات والأدوية، لمعالجة الضحايا المباشرين للعنف، يمثل أولوية داخل البلاد. وقد تم في عام 2013 اكتشاف ظهور شلل الأطفال، الذي تم اعتباره حالة طوارئ في الصحة العامة. إذ تعتبر النسب المتدنية للحصول على مناعة الأطفال وتنقلات الناس من الأسباب المساعدة على تنقل الأمراض. وبموازاة ذلك، ترى بلدان الاستقبال كيف أن أنظمتها الصحية أصبحت مشبعة، نظراً للعدد الكبير للاجئين الوافدين عليها، علاوة على احتياج الكثيرين منهم لعلاجات لأمراض مزمنة فيما لا يستطيعون تحمل تكاليف الخدمات الصحية. كما توجد مخاطر تفشي الأوبئة.



**السكن والحاجات غير الغذائية.**<sup>7</sup> يتم تعريفها بأنها احتياجات حيوية لقرابة 9,3 مليون شخص، مع تدهور الوضع خلال فصل الشتاء الصعب. كما توجد احتياجات عاجلة للسكن والحاجات غير الغذائية بالنسبة للاجئين في البلدان المجاورة، الذين ليست لهم مصادر دخل اعتيادي والذين لا يستطيعون تحمل تسديد الإيجار و لا النفقات الغذائية لكل الأسرة. وعلى الرغم من وجود 23 مخيم للاجئين بين تركيا والأردن والعراق، فإن 84 % من اللاجئين يوجدون خارج المخيمات، مع وجود هشاشة خاصة لدى اللاجئين الحضريين، الذين يعانون من تكاليف أكثر ويتنافسون على الفضاء. وما زال يعتبر مجال الملجأ / السكن في لبنان ذا أولوية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة غير الفورية، بما في ذلك الحاجات غير الغذائية الموجهة للوافدين الجدد، الأمر الذي مازال يعتبر أساسياً في معالجة الوضع.



**أمن الغذاء والتغذية.** في إطار العنف يشمل حرب التجويع لمجموعات كاملة من السكان، يلاحظ تدهور الأمن الغذائي والخطر المتنامي لسوء التغذية بين القاصرين والنساء بسبب انعدام الأمن الغذائي وعوامل موازية مثل الصرف الصحي والخدمات الصحية. فهناك 9,3 مليون شخص محتاجون لأمن الغذائي والتغذية.



Non food items (NFI) <sup>7</sup>

## 4. التحديات

- **التسيق:** الدفاع عن تزعّم الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) داخل سوريا، وتشجيع كافة المانحين على تمرير الموارد من خلال الوكالات الإنسانية المميزة والموجودة على الأرض، والتأكيد على الحاجة إلى رد منسق ومتعدد القطاعات ومتكامل مع وكالات التنمية في البلدان المستقبلية، من أجل تقديم المساعدة لسكان بلد الاحتضان.
- **الوصول:** تأمين وصول السكان المدنيين، مع تجاوز المحدودية الجغرافية، حيث أن هذا ما زال مقيدا جدا داخل سوريا. ففي الأردن، لا توجد مشاكل وصول بالنسبة للمنظمات الإنسانية. إلا أن في لبنان، ترتبط القيود بمدى تدهور المستوى الأمني في المناطق التي يوجد فيها لاجئون.
- **الأمن:** يوجد مستوى كبير من عدم الأمن ويقوم جميع الفاعلون المتحاربون بتأمين ممرات آمنة للمدنيين والموظفين المهمات الإنسانية.

## 5. الرد الإسباني 2014

سيخصص "مكتب العمل الإنساني" (OAH) خلال 2014 في انسجام مع المخطط المديرى الرابع، للأزمة السورية، ردا إنسانيا نوعيا (التوجه الاستراتيجى 7). وسيمثل التخفيف من عدم المساواة والهشاشة المترتبة عن الفقر الشديد والأزمة، موضع اهتمام (التوجه الاستراتيجى 2). كما سيتم تبني مقاربة لتشجيع أنظمة التماسك الاجتماعى والخدمات الاجتماعية الأساسية (التوجه الاستراتيجى 4).

وسيتم من جهة، تقديم رد أساسى على الاحتياجات الإنسانية، مع إعطاء الأولوية للعمليات التي يستفيد منها السكان الذين يعانون من **الهشاشة**، من قبيل "الأشخاص النازحين في الداخل" (IDP) واللاجئين واللاجئات السوريين والفلسطينيين المتضررين من النزاع والسكان المستقبليين من البلدان المجاورة الذين يعانون بدورهم من الهشاشة، ولاسيما النساء والفاصرين وكبار السن. ومن جهة أخرى سيتم عبر الشراكة مع فاعلين في المجال الإنساني من ذوي الاختصاص، وفق قدراتهم العملية والتقنية والمالية، تمرير الجهود الإنسانية بشكل أولوي عبر شبكة الشركاء في المجال الإنساني، المتخصصين، في إطار نظام الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

واستمرارا لخط العمل الذي بدأ في عام 2013، يتم تعريف كل من سورية ولبنان والأردن، كبلدان تحظى بأولوية التدخل، حيث تتم المراهنة على العمل من خلال **مقاربة إقليمية متكاملة وقابلة لامتصاص المشاكل** في تماسك مع المقاربة المتكاملة التي تتبناها الأمم المتحدة.

ولابد أن نبرز في مجال **الحماية**، أن هذه الأخيرة ستستند إلى برامج تتصل بالقطاع الفرعى النفسى فضلا عن تدخلات تحفز حماية الضحايا وتطبيق القانون الإنسانى الدولى (DIH).

وأما بالنسبة لقطاعات **الأمن الغذائى والإيواء والمواد غير الغذائية**، فسيواصل تقديم الدعم للبرامج ذات مقاربة الحماية الاجتماعية التي تستعمل أدوات تحويل الأموال، وتسمح بتفعيل الاقتصاد المحلى وفي نفس الوقت تعزز من الاستقلالية الذاتية وتقوم بتمكين الأشخاص المستفيدين بعدما تزودهم بمرورهم بتمكينهم من تعريف أولوياتهم بأنفسهم بالنسبة للنفقات وذلك وفق احتياجاتهم الألى والآنية على المدى القصير، وعادة ما تكون هذه الأخيرة على شكل سكن ومواد غذائية وأدوية. ويندرج هذا ضمن **مقاربة الحماية الاجتماعية والحقوق المتصلة بالمخطط المديرى الرابع للتعاون الإسبانى**.

وفي نهاية المطاف، سيتم تقديم الدعم على صعيد قطاع **الصحة**، لبرامج تعنى بالبلدان المتاخمة التي تتبنى مقاربة تمتص الآثار وتسمح لاستفادة أحسن للاجئين شديدي الهشاشة، بالنسبة للخدمات الصحية من المستويين الثانى والثالث، من خلال العمل بشكل وثيق مع النظام الصحى المحلى، سواء عبر تمكين موظفيهم أو دعمهم من خلال تزويدهم بالمواد و/أو المعدات، وذلك بهدف تقليص تدهور القطاع وتحسين الخدمات المحلية. وهذا يعنى تقديم الدعم للهياكل الصحية المحلية داخل سوريا أيضا.

كما سيتم دعم الآليات التي تسمح بتقديم **رد إقليمي على الحالات المستعجلة**.

وكانت إسبانيا تعهدت في قمة الكويت، بتخصيص **5,5 ملايين يورو** بالنسبة للأزمة السورية. لكن قد يتم تعديل ذلك المبلغ، في منتصف السنة الحالية إثر مراجعة النداءات الدولية.